

مدى فاعلية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٤)

الباحثة: يقين سماح صلاح
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

YaqinAlAyoubi@gmail.com

أ.م.د. خلف محمد حمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

Khalafaljuboori@tu.edu.iq

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة أساسيات كل من الشمول المالي والاستقرار النقدي وبيان مدى فاعلية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق وذلك من خلال تحليل متغيرات الدراسة إقتصادياً وقياساً، وقد أُستعمل المنهج الوصفي التحليلي في تحليل بيانات الشمول المالي في بعض المتغيرات الاقتصادية، وقد تم اعتماد مؤشر الاستقرار النقدي المتمثل بالمستوى العام لأسعار المستهلك متغيراً تابعاً ومؤشرات الشمول المالي المتمثلة بعدد المصارف والودائع المصرفية والائتمان المصرفي كمتغيرات مستقلة، ووفق اختبار ديكي فولر الموسع (DAF) وفيليبس بيرون (PP) تبين أن درجة تكامل متغيرات الدراسة هي خليط من النوع $I(0)$ والنوع $I(1)$ ، وبذلك تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة بالنسبة للعراق، وتبين وفق اختبار الحدود للتكامل المشترك وجود علاقة التكامل المشترك، ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وهذا ما أكدته وجود علاقة سببية في اتجاهين ما بين الودائع الزمنية والمستوى العام لأسعار المستهلك، وتم تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ وكان معامل تصحيح الخطأ مطابقاً للشروط في النموذج العراقي، وقد نجح النموذج في كافة اختبارات الجودة القياسية، وأن أهم نتائج الدراسة هي أن (١٣%) من عدم التوازن في الأمد القصير سيتم تصحيحه خلال فترة زمنية أمدها ثلاثة أشهر وأن العودة للتوازن التام سيكون خلال سنتين تقريباً هذا بالنسبة لنموذج العراق.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستقرار النقدي، الرقم القياسي لاسعار المستهلك، مؤشر الوصول للخدمات المالية.

Effectiveness of Financial Inclusion in Enhancing Monetary Stability in Iraq for the perid (2004-2017)

Assist. Prof. Dr. Khalaf M. Hamad
College of Administration and Economics
Tikrit University

Researcher: Yaqin Samah Salah
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

This study deals with the basics of financial inclusion, monetary stability, explaining the extent of the effectiveness of financial inclusion in achieving monetary stability in Iraq, by analyzing variables of the study; measuring and economic. The descriptive analytical approach has been used in analyzing Financial Inclusion data in some economic variables, The stability indicator represented by the general level of consumer prices has been adopted as a dependent variable, and the indicators of

financial inclusion represented by the number of banks, bank deposits and bank credit as independent variables, according to Dickey Fuller expanded tests (FDA) and Philips Byron (PP) shows that the degree of integration of the study variables is a mixture of type I (0) and type I (1), Thus, the self-regression model for the distributed slowdowns period which was estimated for Iraq, and according to the boundary test for joint integration, it was noticed that there is a relationship of joint integration, which means a long-term balance relationship between independent and dependent variables, This is confirmed by the existence of a causal relationship in two directions between the time deposits, the general level of consumer prices, and the error correction vector model was estimated and the error correction factor was identical to the terms in the model Iraqi, The model succeeded in all standard quality tests, and the most important results of the study are that (13%) of the imbalance in the short term will be corrected during a period of time of three months that a return to full balance will be within about two years, This is for the Iraq model.

Keywords: Financial inclusion, Monetary stability, Consumer price index, Index of access to financial services.

المقدمة

يُعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وبات هذا الموضوع من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسات المالية الدولية منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة التحالف الدولي للشمول المالي والتي تضم عضوية (٩٤) دولة من بينها (٥) دول عربية، فضلاً عن اهتمام المصارف المركزية بحتمية تعزيز الشمول المالي على المستوى المحلي، لقد عانى العراق منذ سنوات طويلة من تدني نسب الشمول المالي للقطاع المصرفي نتيجة للأوضاع الصعبة التي مر بها والتي أدت إلى تدهور قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار وارتفاع معدلات التضخم وفقدان الثقة بالمؤسسات المالية والمصرفية، وهذا التدهور تطور خاصة بعد الظروف التي مر بها العراق بعد عام ٢٠١٤ وانشغاله في الحرب مع الجماعات المسلحة وما رافقها من تدمير للبنى التحتية للكثير من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وكل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تفضيل الأفراد الاحتفاظ بأموالهم كنقد مكتنز، مما أدى إلى حرمان الاقتصاد من استغلال واستثمار هذه الأموال، ولكي يتم رفع معدلات الشمول المالي وإعادة تعبئة الأموال من جديد لابد من وضع خطط واستراتيجيات للعمل على جذب أكبر عدد من الفئات المستبعدة مالياً لكي يتم جذب رؤوس الأموال وبالتالي تحفيز الإيداع في المصارف ورفع معدلات الاستثمار.

أولاً. مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في تدني مستويات الشمول المالي بسبب ضعف أداء القطاع المصرفي وضعف العادات المصرفية والسلوك السلبي لدى الأفراد والوحدات الاقتصادية باتجاه زيادة الاحتفاظ بالعملة (الاكتناز) مما أضعف من فاعلية الجهاز المصرفي في تحقيق الاستقرار النقدي.

ثانياً. فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها إن تعبئة المدخرات وتوظيفها في استثمارات منتجة من شأنها أن تسهم في زيادة فاعلية الجهاز المصرفي وبالتالي يرتفع مستوى الاستقرار النقدي.

ثالثاً. أهداف الدراسة: يهدف البحث الى تحقيق الآتي:

١. إعطاء مفهوم عام ودقيق عن الشمول المالي وأهم المعايير والمؤشرات المستخدمة في قياسه.
٢. توضيح مفهوم الاستقرار النقدي والعوامل المؤثرة فيه.
٣. تحليل بيئة القطاعين المصرفي والاقتصادي في العراق.
٤. بيان مدى فاعلية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق من خلال تحليل متغيرات الدراسة إقتصادياً وقياسياً.

رابعاً. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في مدى إمكانية الاستفادة من التطورات التكنولوجية المتسارعة والتي تعد البيئة المصرفية إحدى جوانبها الأساسية التي تلبي حاجة الدولة، من خلال الاستخدام الكفوء للخدمات المالية والمصرفية من قبل أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات من خلال جذب وتعبئة المدخرات فضلاً عن قدرته على تقديم الخدمات المالية التمويلية من أجل تحقيق الاستقرار النقدي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

خامساً. منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات القطاع المصرفي في بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق.

سادساً. هيكلية البحث: من أجل تحقيق هدف الدراسة وإثبات فرضيتها فقد تم تقسيم محتويات الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية .

وأختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والمقترحات.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي والاستقرار النقدي

اولاً. ماهية الشمول المالي:

١. مفهوم الشمول المالي: ظهرت عبارة الشمولية أنعكاساً لمفهوم (الإقصاء المالي) في عام ١٩٩٣ في دراسة ليتشون للخدمات المالية في جنوب شرق انكلترا، حيث كان تأثير إغلاق فرع أحد البنوك في وصول السكان إلى القطاع المصرفي واضحاً في التسعينات، وفي عام ١٩٩٩ استخدام مصطلح الشمول المالي لأول مرة على نطاق واسع لوصف محددات الوصول إلى الخدمات المالية المتاحة للأفراد (عبد الله وآخرون، ٢٠١٦: ١٥).

حيث زاد الاهتمام الدولي بالشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ مع التزام مختلف الحكومات بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ السياسات الرامية إلى تعزيز وتسهيل وصول جميع قطاعات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بشكل صحيح من خلال توفير الخدمات المالية المتنوعة من قبل مقدمي الخدمات وبتكاليف منخفضة وبالنظر إلى زيادة الاهتمام بالشمول المالي بدء حوالي ٦٠ بلداً بإصدار تشريعات لإتخاذ خطوات لتنظيم إستراتيجية وطنية للشمول المالي وكذلك إنضمام ١٢٢ مؤسسة مالية من كل أنحاء العالم وإنشاء مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (Alliance for Financial Inclusion: AFI) (الهاشمي وآخرون، ٢٠١٨: ٢٥٤). وفي عام ٢٠١٠ أقر قادة مجموعة العشرين (G20) بأهمية الشمول المالي ودعمه كعامل رئيسي ضمن أجندة أعمال التنمية وتم الاتفاق على الشراكة العالمية للشمول المالي "Global Partnership for Financial Inclusion" التي تم إطلاقها في ديسمبر عام ٢٠١٠ في سنيول بهدف توفير هيكل لتنفيذ خطة عمل الشمول المالي (GPFI) من قبل قادة مجموعة العشرين لتقديم تقرير مرحلي لقمة فرنسا عام ٢٠١١ (الدريعي، ٢٠١٨: ٦-٧).

- وتطور مفهوم الشمول المالي من تصنيف الأفراد والمؤسسات المشمولين أو غير مشمولين إلى تعريف متعددة الأبعاد والمقاييس فقد عرفته مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) على أنه "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة الميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وتقديم لهم بشكل عادل وشفاف بتكاليف معقولة" (عبد الله وآخرون، ٢٠١٦: ١٦).
٢. **أبعاد ومؤشرات الشمول المالي:** إن للشمول المالي عدة أبعاد أهمها (استخدام الخدمات المالية، الوصول للخدمات المالية، جودة الخدمات المالية) وكل واحدة من هذه الأبعاد لها آثار على العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية وعملائهم ولكل منها دور مختلف في تحقيق الشمول المالي، وقد استخدمت مجموعة هذه الأبعاد الثلاثة في مختلف الجهود المبذولة لجمع البيانات المتعلقة بالشمول المالي من قبل صندوق النقد الدولي ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي والبنك الدولي:
- أ. **بعد الوصول إلى الخدمات المالية (Access dimension):** وعادةً ما يكون من مسؤولية جانب العرض، ويركز على عدة أمور أهمها (البنية التحتية المصرفية المادية، عدد نقاط الوصول وعدد أجهزة الصراف الآلي، حسابات النقود الإلكترونية والحصول على البنية التحتية الرقمية) ولكن هناك عدة معوقات تعترض الوصول لتلك الخدمات منها الممارسات التمييزية بين المؤسسات والأفراد فيما يتعلق بمستوى الدخل الخدمة المقدمة، وكذلك مدى معرفة العملاء بنوعية الخدمة المقدمة لهم وكل هذا يعتمد على التثمين المالي (Kelly, 2016: 3).
- ب. **بعد استخدام الخدمات المالية (Usage dimension):** وهو من مسؤولية جانب الطلب، حيث يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة من قبل المؤسسات المصرفية، ومدى تفاعلهم مع الخدمات المالية، وإذا ما توفرت الخدمات المالية للعميل فهل سيقوم بعمليات السحب والإيداع (AFI, 2013: 5).
- ج. **بعد جودة الخدمات المالية (Quality dimension):** وهي من مسؤولية جانب العرض، ويقصد بها تقديم منتجات مالية ذات جودة عالية لتلبية إحتياجات المستخدمين، ويجب أن يكون للهيئات المستقلة والحكومات دوراً مهماً في وضع الأطر التنظيمية والمعايير لتحفيز مقدمي الخدمات المالية لجعل المنتجات المقدمة معقولة الثمن وتقديم بطريقة فعالة بالإضافة إلى سهولة استخدامها (Malvernchinaka, 2016: 4).
٣. **مؤشرات الشمول المالي:** أقرت مجموعة العشرين (G20) مع توصية الشركة العالمية للشمول المالي مجموعة من المؤشرات في مؤتمر لوس كابوس الذي عقد في عام ٢٠١٢ من أبرز وأهم هذه المؤشرات هي:
- أ. **مؤشر الوصول للخدمات المالية (Access):** ويمثل البنية التحتية للنظام المالي من البنوك وموقعها بالإضافة إلى أجهزة الصراف الآلي (ATM)، وتعني القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية الممنوحة من المؤسسات الحكومية الرسمية ومدى قدرة وصول الأفراد والشركات إليها من كافة الوحدات الاقتصادية، وهي تعكس عمق الوصول الرقمي، أي عدد الذين يستخدمون الحاسبات المصرفية من مواقع مختلفة كمواقع الوكلاء أو أجهزة الصراف الآلي أو شركات الهاتف المحمول، ولكي يتسنى للأفراد والشركات الوصول إلى هذه الخدمات المقدمة لابد من تذليل الحواجز المحتملة في استخدام حساب البنك مثل القرب المادي من نقاط الخدمات المصرفية والتكلفة وغيرها من الحواجز (AFI, 2013: 4).

ب. **مؤشر استخدام الخدمات المالية (Usage):** ويعبر هذا المؤشر عن مدى تفاعل المستهلكين مع الخدمات المالية ومدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وهو من مسؤولية جانب الطلب (KnutandKlapper, 2011: 6).

ج. **جودة الخدمات المالية (Quality):** تشكل عملية وضع مؤشرات لقياس الجودة تحدياً في حد ذاته، إذ تحول مفهوم الشمول المالي في السنوات الماضية إلى جدول أعمال البلدان النامية التي تحسنت فيها إمكانية الحصول على الخدمات المالية، ولا يزال عدم الحصول على الخدمات المالية يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، غير أن الجهود مستمرة لضمان جودة الخدمات المالية، وهو تحدي يتطلب من المهتمين والذين لديهم احتياجات متعلقة بدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات إستناداً إلى أدلة واضحة بشأن نوعية الخدمات المالية المقدمة، وهذا البعد ليس واضحاً ومباشراً، إذ أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على نوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وتوعية المستهلك، وفعالية آلية التعويض بالإضافة إلى حماية المستهلك، خدمات الضمان المالي، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل أخرى غير ملموسة كثقة المستهلك بالجهاز المصرفي (شنبلي وبلخضر، ٢٠١٨: ١١١).

ثانياً. ماهية الاستقرار النقدي:

١. **مفهوم الاستقرار النقدي:** يقصد بالاستقرار النقدي هو "استقرار المستوى العام للأسعار، وإستقرار سعر الصرف، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم" ويعد الاستقرار النقدي أحد الأركان المهمة للبيئة الجاذبة للاستثمارات سواء كانت أجنبية أم محلية، إن هذه الاستثمارات تلعب محرك رئيسي للنشاط الاقتصادي، لذلك فإن الدور الذي يلعبه البنك المركزي في النمو الاقتصادي هو دور غير مباشر (طوقان، ٢٠٠٥: ٥).

٢. **مؤشرات الاستقرار النقدي:** هناك عدة مؤشرات للاستقرار النقدي من أهمها مايلي:

أ. **عرض النقد (Money supply):** هناك عدة خلافات حول تحديد مفهوم عرض النقد من حيث مكوناته والكيفية التي يحتسب بها، وسبب هذا الخلاف يرجع إلى توافر الموجودات المالية التي تدر عوائد ويمكن السحب عليها بال شيكات، وأيضاً تطور مختلف الأنظمة النقدية والمصرفية، وكذلك تطور العادات المصرفية للأفراد، ومن المؤكد إن عرض النقد يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي والأسعار بشكل سلبي أو إيجابي وبالأخص عندما لا يكون هناك إنسجام بين عرض النقد وبين النشاط الاقتصادي الحقيقي فالنقصان في عرض النقد يؤدي إلى الانكماش في النشاط الاقتصادي ونقصان في المدفوعات النقدية.

ب. **التضخم (Inflation):** يُعد التضخم أحد أهم المؤشرات الاقتصادية والذي يؤثر في الوضع الاقتصادي، ويعد التضخم إحدى الظواهر الاقتصادية التي بارتفاعها يتأثر الاقتصاد سلباً، كما يعتبر انخفاض معدلات التضخم أو ثباته حالة إيجابية ويعرف التضخم على أنه: "الارتفاع المتزايد في أسعار السلع الاستهلاكية" إذ يعد هذا التعريف من أسهل التعاريف للتضخم وأكثرها وضوحاً خاصة من جهة المستهلك (محمد، ٢٠٠٤: ١٧٠).

ج. **سعر الصرف (Exchange rate):** يعد سعر الصرف الأساس في التعامل المالي والتجاري بين الدول، فهو يلبي حاجات الدولة في التعامل مع العملات الأجنبية وبما أن المعاملات الاقتصادية فيما بين الدول تعتمد على عدد محدد من العملات، فلا بد من وضع أداة مشتركة ترتبط فيها الدول الداخلة في تلك التعاملات مع مراعاة تلك الأداة للدول ضمن ذلك المفهوم ويعرف على أنه "عملة

أجنبية مقومة بوحدة العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة لشراء عملة أجنبية واحدة، أو يعرف بالعكس على أنه عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء عملة محلية واحدة" (عبد الحميد، ٢٠١١: ٩٥).

د. **سعر الفائدة (Interest Rate):** هو المتغير الاقتصادي الذي يربط المقرضين والمقرضين في علاقات تمويلية، فيمكن اعتباره السعر الذي يدفعه المقرض مقابل استخدامه الأموال المقرضة لمدة زمنية محددة متفق عليها كما في سعر الائتمان، إلا أنه يختلف قليلاً عن سعر السلع والخدمات (بن فليس، ٢٠١٤: ٣)، فهو ليس سعراً مطلقاً وإنما هو النسبة بين التكلفة النقدية للاقتراض (مبلغ الفائدة) مقسومة على المبلغ المقرض، ويتم التعبير عنها عادةً بنسبة مئوية تصل سنة واحدة، ولهذا يعتبر سعر الفائدة عائداً على الأموال المقرضة تارة، وتارة أخرى تكلفة لها، ولما كانت المصارف مؤسسات للوساطة المالية بين المقرضين والمقرضين، فإن سعر الفائدة يعتبر إيراداً لما يحصل عليه المصرف من القروض التي يمنحها، وتكلفة عندما يدفع على الودائع المصرفية، أما إذا احتفظت الوحدات المدخرة بمدخراتها على شكل أرصدة نقدية فإن السعر يعتبر تكلفة الفرصة البديلة، أي مقدار التضحية التي تتحملها هذه الوحدات نتيجة احتفاظها بثرواتها بشكل أرصدة نقدية وتنازلها عن العائد الذي يمكن أن تحصل عليه من عملية الإقراض (حبيبة، ٢٠١٠: ١).

المحور الثاني: تحليل مؤشرات الاستقرار النقدي ومؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

تناول هذا المحور بيان بعض مؤشرات الاستقرار النقدي وبعض من مؤشرات الشمول المالي في العراق خلال مدة الدراسة وكذلك عرضها في جداول وتحليلها وكما يلي:

الجدول (١): الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

السنة	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	التضخم الأساس %
2004	35.4	26.9
2005	48.5	37
2006	74.3	53
2007	97.2	30.8
2008	99.8	3
2009	97.6	-3
2010	100	2
2011	105.6	5
2012	112.0	6
2013	114.1	2
2014	116.7	2
2015	118.3	1
2016	118.9	1.5
2017	104.3	0.5

المصدر: الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧).

يبين الجدول (١) الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد بلغ في عام ٢٠٠٤ حوالي (٣٥,٤٠٣٨) حتى وصل في عام ٢٠١٢ إلى (١١٢,٠٣٤٤) وقد وصل معدل التضخم عام ٢٠٠٦ إلى (٥٣%) وهو أعلى مستوى له وذلك بسبب العمليات التخريبية للقطاع النفطي وانعكاسه بشكل سلبي على الإيراد النفطي وكذلك بسبب إختناقات العرض التي ركزت أساساً على عجز قطاع الوقود وتجهيز الطاقة وآثاره السلبية على تكاليف الإنتاج والتسويق، فضلاً عن التوسع في النفقات الحكومية ذات الطابع الاستهلاكي، وفي عام ٢٠٠٩ إنخفض معدل التضخم إلى (-٣) بمعدل متناقص وعاد إلى الزيادة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ ليصل إلى (٥,٦) بسبب الزيادة في الكتلة النقدية وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، وإقتصار توفر السلع الأساسية على البطاقة التموينية وعلى الإستيراد لأن معظم مكونات سلة المستهلك هي إستيرادية، والتي من شأنها أن تبقي الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات الأسعار المتوقعة في العالم سلباً وإيجاباً جنباً إلى جنب مع طبيعة الإنفاق للاقتصاد العراقي.

الجدول (٢): مؤشر الوصول للخدمات المالية في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٤)

السنوات	اجمالي عدد السكان (ألف نسمة) (١)	عدد فروع المصارف (٢)	الكثافة المصرفية (٣)	عدد السكان (١٠٠ ألف نسمة) (٤)	الانتشار المصرفي (٥)	عدد السكان البالغين (٦)	عدد ATM (٧)	عدد ATM السكان البالغين % (٨)
2004	26316	530	50	263	1.96	14333	---	---
2005	27008	530	51	270	1.96	14699	---	---
2006	27697	542	51	277	1.96	14991	---	---
2007	28390	549	52	284	1.93	15250	---	---
2008	29111	560	52	291	1.92	15522	---	---
2009	29894	774	39	299	2.59	15863	---	---
2010	30762	860	36	308	2.79	16308	385	2
2011	31727	888	36	317	2.80	17033	467	3
2012	32776	982	33	328	2.99	17862	467	3
2013	33883	1002	34	339	2.96	18750	647	4
2014	35006	938	37	350	2.68	19638	337	2
2015	36115	830	44	361	2.30	20484	580	3
2016	37202	858	43	372	2.31	21141	660	3
2017	38274	833	46	383	2.17	21778	---	---

المصدر: العمود (١)(٢)(٤)(٦)(٧) من إعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي المنشورة على الموقع الإحصائي للبنك.

العمود (٣) الكثافة المصرفية = عدد السكان (١٠٠٠ نسمة) / عدد الفروع المصرفية.

العمود (٥) الانتشار المصرفي = عدد الفروع المصرفية/ عدد السكان (١٠٠٠٠٠ نسمة).

العمود (٨) عدد ATM / عدد السكان البالغين.

من خلال الجدول (٢) يمكن قياس مؤشرات الوصول للخدمات المالية بالنسب الآتية:

أ. **نسبة الكثافة المصرفية:** نلاحظ في الجدول (٢) أن مستوى الكثافة المصرفية ضعيفة قياساً بالمؤشرات العالمية ومؤشرات المنطقة، وإن مستوى توافرها لأكبر شريحة في المجتمع سوف ينعكس إيجاباً على مستوى الوعي والتثقيف المالي والمصرفي، فمن الملاحظ أنه حتى عام ٢٠١٤ كانت نسبة الكثافة المصرفية متناسبة نوعاً ما وبسبب تدهور الأوضاع الأمنية في منتصف عام

٢٠١٤ واحتلال التنظيمات الإرهابية عدد من المحافظات العراقية والذي أدت إلى إغلاق الكثير من الفروع المصرفية الخاصة والحكومية في هذه المحافظات مما أدى إلى ارتفاع في مؤشر الكثافة المصرفية في عام ٢٠١٤ من ٣٧,٣٢ ألف نسمة إلى ٤٥,٩٥ ألف نسمة عام ٢٠١٧ لكل فرع مصرفي بينما شهدت عام ٢٠٠٨ أكبر ارتفاع في نسبة الكثافة المصرفية خلال مدة الدراسة والتي بلغت ما يقارب (٥٢) ألف نسبة لأجمالي السكان ونسبة لأجمالي عدد السكان البالغين ويعود ذلك لمحدودية عدد فروع المصارف والتي بلغت عددها حوالي (٥٦٠) فرع آنذاك.

ب. **نسبة الانتشار المصرفي:** حقق العراق نسب متدنية جداً عند مؤشر الانتشار المصرفي خلال مدة الدراسة، إذ بلغ ما يقرب من (٥) إلى (٣) فروع مصرفية لكل مئة نسمة، فقد انخفضت نسب الانتشار المصرفي في عام ٢٠١٤ من (٢-٣) فرع، مما خلق فجوة كبيرة بين العراق والدول العربية وبالتالي من انخفاض حجم الوصول للخدمات المالية، وإستفادة عدد أكبر من شرائح المجتمع، وخاصة ذوي الدخل المنخفض والمستبعدين كما وعمل على إضعاف القدرة على تعبئة المدخرات المحلية وتسهيل الأنشطة التجارية، ومن الملاحظ أن العراق لديه أدنى متوسط انتشار ما بين الدول العربية ويعود ذلك لانخفاض فاعلية الجهاز المصرفي، فكلما ارتفع مؤشر الكثافة المصرفية وانخفض مؤشر الانتشار كلما دل على ضعف انتشار العادات المصرفية.

ج. **نسبة انتشار ماكنات الصراف الآلي ATM:** ويتم قياس نسبة إلى عدد السكان البالغين (أكبر من ١٥ سنة) لكل مئة ألف نسمة من السكان، فقد سجل هذا المؤشر انخفاض شديداً لدول المنطقة ففي العراق بلغ الحد الأعلى لمكائن الصرف الآلي (٣) مكائن لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان، ويعود هذا الانخفاض في مؤشر انتشار الماكينات إلى عدم توفر البنية التكنولوجية المناسبة لخدمات الدفع الإلكتروني وبالتالي انخفاض في حجم التعامل بالدفع الإلكتروني في أسواق العمل المصرفية للعراق، وكذلك إن معظم أجهزة الصراف الآلي تابعة للمصارف الخاصة والتي تنتشر في بعض فروع المصارف والأسواق التجارية والمراكز، إن هذه الفجوة تولدت نتيجة الظروف الأمنية التي شهدتها العراق خلال الفترة الماضية ومن المتوقع أن ترتفع نسب هذه الأجهزة مستقبلاً عند وضع الإستراتيجية الوطنية لتوطين الرواتب لموظفي الدولة ودفعها إلكترونياً ومن المتأمل أيضاً أن يفسح المجال للمصارف من إدخال تقنيات حديثة في مجال الاتصال والانترنت والعمل على دعمها على إقامة علاقات اقتصادية ومصرفية مع مؤسسات الدول العالمية (العبيدي، ٢٠١٨، ١١٦).

المحور الثالث: قياس مدى فاعلية الشمول المالي على الاستقرار النقدي في

العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

إن هدف الدراسة هو قياس وتحليل أثر مؤشرات الشمول المالي على مؤشرات الاستقرار النقدي، ويوجد العديد من النماذج التي يتم تقديرها بمتغيرات مختلفة وذلك استناداً للبيانات المتوفرة ضمن البلدان التي أجريت فيها الدراسة وكيفية إحصائها وطول المدة الزمنية ومدى دقتها... الخ، وفي ضوء البيانات الخاصة بالاقتصاد العراقي والمتعلقة بالشمول والتي تم الحصول عليها من دائرة الإحصاء والدراسات التابعة للبنك المركزي العراقي مفصلةً حسب الأشهر وقد تم اعتماد البيانات لشهر آذار باعتبارها نهاية الربع السنوي الأول وبيانات شهر حزيران للربع السنوي الثاني وبيانات شهر أيلول للربع السنوي الثالث وبيانات شهر كانون الأول للربع السنوي الرابع، وكذلك بيانات الاستقرار النقدي المتمثلة ببيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وبذلك أصبح لدينا سلاسل زمنية ربع سنوية بطول ٥٦ مشاهدة لكل متغير، حيث قمنا بانتقاء المؤشرات المتوفرة ببياناتها

بصورة فصلية وذلك حرصاً للوصول لنتائج دقيقة خاصة وأن برنامج E-Views يحتاج لسلسلة زمنية طويلة، وإستناداً لما هو متوفر من بيانات تم إعتداد الانتمان المقدم من قبل المصارف التجارية والودائع الزمنية لدى المصارف التجارية وعدد فروع المصارف التجارية كمتغيرات مستقلة والرقم القياسي لأسعار المستهلك كمتغير تابع وكما يلي توصيفها.

أولاً. توصيف المتغيرات: تم أخذ المتغيرات باللوغاريتم من خلال:

١. سلسلة لوغاريتم الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Logsi) وتمثل المتغير التابع في نموذج العراق.
٢. سلسلة لوغاريتم الودائع الزمنية (LogTdi) وهي تمثل أحد المتغيرات المستقلة في نموذج العراق.
٣. سلسلة لوغاريتم الانتمان المصرفي (Logci) وتمثل أحد المتغيرات المستقلة في نموذج العراق.
٤. سلسلة لوغاريتم عدد فروع المصارف التجارية (Logmi) وهي تمثل أحد المتغيرات المستقلة في نموذج العراق.

ثانياً. نتائج اختبارات السكون: تم إجراء اختبارات السكون وفق اختبار ديكي فولر وللمعادلات الثلاث أي مع القاطع ومع القاطع والمتجه والمعادلة التي لا تحتويهما كما هي مفصلة بالجدول (٣):
الجدول (٣): نتائج اختبارات ديكي فولر الموسّع للسكون

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
المعادلات	عند المستوى At Level				
		LOGSI	LOGTDI	LOGCI	LOGMI
With Constant مع القاطع	t-Statistic	-4.8487	-1.0243	-4.6658	-1.5726
	Prob.	0.0002	0.7385	0.0004	0.4895
	القرار	***	No	***	No
With Constant & Trend مع القاطع والمتجه	t-Statistic	-4.4172	-2.5720	-0.3330	-1.0930
	Prob.	0.0052	0.2942	0.9877	0.9207
	القرار	***	No	No	No
Without Constant & Trend بدون القاطع والمتجه	t-Statistic	-0.0981	2.1987	5.9067	0.6832
	Prob.	0.6446	0.9927	1.0000	0.8603
	القرار	No	No	No	No
المعادلات	عند الفرق الأول At First Difference				
		d(LOGSI)	d(LOGTDI)	d(LOGCI)	d(LOGMI)
With Constant مع القاطع	t-Statistic	-1.1410	-7.1428	-5.7045	-3.3233
	Prob.	0.6916	0.0000	0.0000	0.0186
	القرار	No	***	***	**
With Constant & Trend مع القاطع والمتجه	t-Statistic	-1.8961	-7.1006	-7.8598	-3.5029
	Prob.	0.6404	0.0000	0.0000	0.0491
	القرار	No	***	***	**
المعادلات	عند الفرق الأول At First Difference				
		d(LOGSI)	d(LOGTDI)	d(LOGCI)	d(LOGMI)
Without Constant & Trend بدون القاطع والمتجه	t-Statistic	-1.6234	-6.5494	-3.9687	-3.2540
	Prob.	0.0979	0.0000	0.0002	0.0016
	القرار	*	***	***	***

* مستقر عند مستوى ١٠%، ** مستقر عند مستوى ٥%، *** مستقر عند مستوى ١%، No غير مستقر.

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views09.

يبين الجدول (٣) نتائج إختبار الاستقرار لمتغيرات نموذج العراق، إذ نلاحظ بأن سلسلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك (LOGSI) كانت مستقرة عند المستوى عند معادلة القاطع والقاطع والمتجه وبمستوى معنوية ١%، ونلاحظ كذلك إستقرار سلسلة الائتمان المصرفي (LOGCI) عند معادلة القاطع بمستوى معنوية ١%، بينما نلاحظ بأن سلسلتي الودائع الزمنية (LOGTDI) وعدد الفروع المصرفية (LOGMI) لم تكن مستقرة عند المعادلات الثلاثة.

لكننا نلاحظ بأن تلك السلسلتين قد إستقرتا في الفرق الأول، وقد كان إستقرار سلسلة الودائع الزمنية عند المعادلات الثلاثة وبمستوى معنوية ١%، بينما كان استقرار سلسلة عدد الفروع المصرفية عند مستوى معنوية ٥% عند جميع المعادلات بإستثناء المعادلة التي بدون قاطع ومتجه، فقد كان مستوى إستقرارها عند هذه المعادلة ١%.

ومن خلال تلك النتائج يمكننا القول بأن درجة تكامل متغيرات النموذج الواردة في الجدول (٣) هي خليط من $I(0)$ و $I(1)$ ولا يوجد أي متغير درجة تكامله $I(2)$.

ثالثاً. تقدير النموذج وفق طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL: لا تعد إختبارات سكون السلاسل الزمنية شرطاً لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، لكن الشرط الأساسي لتطبيقه هو عدم وجود سلسلة متكاملة من النوع $I(2)$ ، وبذلك تم إجراء التقدير وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (٤): نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LOGSI				
Method: ARDL				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOGTDI LOGCI LOGMI				
Selected Model: ARDL (3, 4, 3, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGSI(-1)	1.29855	0.16367	7.93395	0.0000
LOGSI(-2)	-0.19228	0.25134	-0.76504	0.4495
LOGSI(-3)	-0.24305	0.14537	-1.67201	0.1037
LOGTDI	0.00208	0.01237	0.16801	0.8676
LOGTDI(-1)	-0.01214	0.01523	-0.79666	0.4312
LOGTDI(-2)	-0.00872	0.01548	-0.56348	0.5768
LOGTDI(-3)	0.02414	0.01441	1.67513	0.1031
LOGTDI(-4)	-0.02694	0.01091	-2.46888	0.0187
LOGCI	0.14913	0.04070	3.66417	0.0008
LOGCI(-1)	-0.07688	0.05060	-1.51917	0.1380
LOGCI(-2)	-0.06306	0.04822	-1.30770	0.1997
LOGCI(-3)	0.08882	0.04186	2.12164	0.0412
LOGMI	-0.49195	0.11172	-4.40329	0.0001

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGMI(-1)	0.59218	0.18141	3.26424	0.0025
LOGMI(-2)	-0.01044	0.20249	-0.05157	0.9592
LOGMI(-3)	-0.04413	0.18596	-0.23732	0.8138
LOGMI(-4)	-0.19832	0.12279	-1.61504	0.1155
C	0.11751	0.06474	1.81507	0.0783
R-squared	0.99923	F-statistic		2587.59200
Adjusted R-squared	0.99884	Prob.(F-statistic)		0.00000
S.E. of regression	0.00649	Durbin-Watson stat		2.0544

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views09.

يبين الجدول (٤) نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL نموذج العراق، وتشير النتائج إلى أن النموذج مقبول إذ بلغ معامل التحديد (٠,٩٩)، أي أن المتغيرات المستقلة تفسّر ٩٩% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وكذلك إحصائية فيشر، والتي بلغت (٢٥٨٧,٥٩٢) وبمعنوية مطلقة، مع الإشارة إلى أن إقتراب قيمة إحصائية دربن واتسون من الرقم (٢) لا يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي هنا وإنما هناك اختبارات أخرى تحدد ذلك.

ونلاحظ هنا بأن توزيع فترات الإبطاء هي (4, 3, 4, 3) لكون أقصى حد لدرجات التأخير هو (٤)، كما تبين النتائج معنوية جميع المتغيرات المستقلة ما عدا الودائع الزمنية، وسوف نتناول التحليل بالتفصيل في نماذج الأجل القصير لها.

رابعاً. اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL: يسمى اختبار التكامل المشترك في نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL باختبار الحدود ويعتمد على قيمة إحصائية فيشر التي تقارن مع الحدود الدنيا والعليا لباسران والموزعة ضمن مستويات معنوية متعددة وكما هو موضح في الجدول (٥) الآتي:

الجدول (٥): اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL

Test Statistic	Value	K
F-statistic	3.936636	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views09.

يبين الجدول (٥) بأن قيمة إحصائية فيشر قد بلغت (٣,٩٣٦٦٣٦) وهي أكبر من الحد الأعلى عند مستوى معنوية ١٠% والتي تبلغ قيمته (٣,٧٧)، ما يعني وجود علاقة تكامل مشترك

ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وأن هذه النتيجة تقودنا لتطبيق نموذج تصحيح الخطأ والتعرف على آلية تصحيح الخطأ والمرونة الخاصة بالأجلين القصير والطويل.

خامساً. نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL: يتكون نموذج تصحيح الخطأ من قسمين، الأول يتضمن مرونة الأجل القصير والمبينة في الجدول (٦)، والقسم الثاني يتضمن مرونة الأجل الطويل والمبينة في الجدول (٧) وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (٦): نموذج تصحيح الخطأ (الأجل القصير) وفق منهجية ARDL

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGSI(-1))	0.435338	0.153232	2.841045	0.0075
D(LOGSI(-2))	0.243054	0.145367	1.672007	0.1037
D(LOGTDI)	0.002077	0.012365	0.168005	0.8676
D(LOGTDI(-1))	0.008723	0.015481	0.563475	0.5768
D(LOGTDI(-2))	-0.02414	0.014413	-1.67513	0.1031
D(LOGTDI(-3))	0.026942	0.010913	2.468875	0.0187
D(LOGCI)	0.14913	0.0407	3.664166	0.0008
D(LOGCI(-1))	0.063061	0.048223	1.307702	0.1997
D(LOGCI(-2))	-0.08882	0.041862	-2.12164	0.0412
D(LOGMI)	-0.49195	0.111723	-4.40329	0.0001
D(LOGMI(-1))	0.010443	0.20249	0.051572	0.9592
D(LOGMI(-2))	0.044131	0.185956	0.237321	0.8138
D(LOGMI(-3))	0.198317	0.122794	1.615042	0.1155
CointEq(-1)	-0.13679	0.061693	-2.21725	0.0334
Cointeq = LOGSI - (-0.1578*LOGTDI + 0.7165*LOGCI - 1.1160*LOGMI + 0.8591)				

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views09.

يبين الجدول (٦) مرونة الأجل القصير بالنسبة لنموذج العراق، ونلاحظ بأن المرونة وقيمتها الإحصائية هي مشابهة تماماً للقيم الواردة في نتائج نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL في الجدول (٤) السابق لذا سنكتفي بتحليلها هنا فقط.

نلاحظ الأثر الإيجابي للودائع الزمنية، إذ أن زيادتها بنسبة ١% سوف يؤدي إلى زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بواقع (٠,٠٠٢%) أي ما يقارب (٠,٠٠٠٠٢) وهي نسبة ضئيلة جداً، إلا أن هذا الأثر كان غير معنوياً حيث كانت القيمة الإحصائية له (٠,٨٦٧٦).

وكذلك كان أثر الائتمان موجباً على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إذ أن زيادته بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة (٠,٠١٥%) تقريباً، أي ما يقارب (٠,٠٠١٥) أي (١,٥ لكل ١٠٠٠) وهذا مطابق للواقع، إذ أن زيادة الائتمان تؤدي لزيادة عرض النقد الذي يقودنا لزيادة معدل التضخم الذي يرتفع بارتفاع الرقم القياسي للأسعار المستهلك، وإن هذا الأثر كان بمعنوية كبيرة بلغت قيمتها الإحصائية (٠,٠٠٠٨).

أما أثر عدد فروع المصارف التجارية فقد كان سلبياً على الرقم القياسي لأسعار المستهلك حيث أن إرتفاع عدد المصارف بنسبة ١% سوف يؤدي إلى إنخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة (٠,٤٩%) أي ما يقارب (٠,٠٠٥)، وأن هذا الأثر كان بمعنوية شبه مطلقة بلغت قيمتها الإحصائية (٠,٠٠٠١) وهذا مطابق للواقع، حيث أن زيادة عدد فروع المصارف يؤدي لزيادة نسبة الإنتشار المصرفي وهي من المؤشرات المهمة للشمول المالي، سوف تؤدي إلى تقليل حدة الرقم القياسي للأسعار وبالتالي تقليل معدل التضخم. كما ونلاحظ معنوية معامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1) وهو سالب وقيمه محصورة بين الصفر والواحد الصحيح أي أنه مطابق لنود شرط تصحيح الخطأ، وأن قيمته (-٠,١٣) تعني بأن الإختلالات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأجل الطويل، سيجري تصحيح ١٣% منها في الأجل القصير خلال فترة زمنية أمدها ثلاثة أشهر وأن التصحيح التام سيكون خلال سنتين تقريباً.

الجدول (٧): نموذج تصحيح الخطأ (الأجل الطويل) وفق منهجية ARDL

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGTDI	-0.15777	0.050436	-3.12817	0.0036
LOGCI	0.7165	0.088799	8.068757	0.0000
LOGMI	-1.11604	0.278817	-4.00278	0.0003
C	0.859088	0.581306	1.477858	0.1487

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views09.

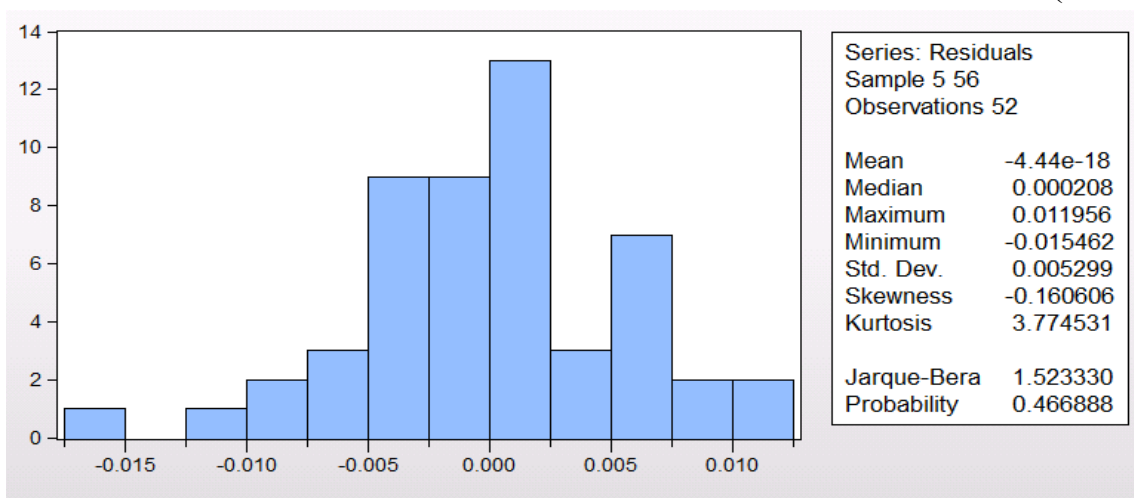
يبين الجدول (٧) معلمات الأجل الطويل لنموذج العراق، إذ نلاحظ الأثر السلبى للودائع الزمنية حيث أن زيادتها بنسبة ١% سوف تؤدي إلى إنخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة (٠,١٥٧%) أي ما يقارب (٠,٠٠١)، وأن هذه العلاقة كانت معنوية وبقيمة إحصائية (٠,٠٠٣٦) وهذا يفسر لنا بأن بمرور الزمن سيصبح أثر الودائع الزمنية قوياً في الحد من ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك وكبح جماح التضخم.

ونلاحظ كذلك الأثر الإيجابي للانتماء المصرفي من خلال زيادته بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة (٠,٧١%) أي ما يقارب (٠,٠٠٧) وهي نسبة عالية جداً، وتعني أن زيادة الانتماء المصرفي ستؤثر سلباً على الاقتصاد العراقي في الأجل الطويل وسوف تؤدي إلى رفع معدلات التضخم، وكانت هذه العلاقة بمعنوية مطلقة بلغت (٠,٠٠٠٠).

أما عدد فروع المصارف التجارية فقد كان أثرها سلبياً على الرقم القياسي لأسعار المستهلك إذ أن زيادتها بنسبة ١% تؤدي إلى إنخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة (١,١١٦%) أي ما يقارب (٠,٠١١) وهي قيمة عالية جداً، وهذه العلاقة كانت بمعنوية شبه مطلقة وبقيمة معنوية بلغت (٠,٠٠٠٣)، إن هذا الأثر يفسر لنا بأن زيادة عدد فروع المصارف التجارية في الأجل الطويل هي ذات أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار النقدي للاقتصاد العراقي، وإن على السلطة النقدية في العراق وضع الخطط اللازمة لزيادة عدد فروع المصارف التجارية في الأجل الطويل، كما ونلاحظ عدم معنوية الحد الثابت إذ بلغت القيمة الإحصائية له (٠,١٤٨٧).

سادساً: اختبارات جودة نموذج ARDL: تتضمن اختبارات جودة نموذج ARDL عدة اختبارات ومنها:

١. التوزيع الطبيعي للبواقي: يعتمد هذا الاختبار على القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque-Bera) فنقوم بقبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (٠,٠٥)، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن بواقي النموذج لا تتوزع توزيعاً طبيعياً إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من (٠,٠٥)، وقد كانت النتيجة المبينة في الشكل (١٣) تشير إلى أن بواقي النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً لكون القيمة الاحتمالية هي (٠,٤٦) وهي أكبر من (٠,٠٥).



الشكل (١): التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج

المصدر: مخرجات برنامج E-Views09.

٢. اختبار ثبات التباين للأخطاء: هناك عدة اختبارات تبين تجانس تباين الأخطاء من عدمه، ومن بينها اختبار ARCH والذي يعتمد على القيمة الاحتمالية لمربع كاي χ^2 وكانت النتائج كما في الجدول (٨) الآتي:

الجدول (٨): اختبار ثبات التباين لأخطاء نموذج ARDL

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.006215	Prob. F(1,49)	0.9375
Obs*R-squared	0.006468	Prob. Chi-Square(1)	0.9359

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views09.

تشير القيمة الاحتمالية لمربع كاي في الجدول (٣٥) والبالغة (٠,٩٣٥٩) لقبولنا بالفرضية العدمية القائلة بأن أخطاء النموذج ثابتة التباين، ورفضنا للفرضية البديلة القائلة بأن أخطاء النموذج غير ثابتة التباين، وذلك لكونها أكبر (٠,٠٥).

٣. اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج ARDL: يستخدم في هذه الحالة اختبار LM والذي يعتمد أيضاً على القيمة الاحتمالية لمربع كاي χ^2 والذي تبين نتائجه الجدول (٩) وكما يأتي:

الجدول (٩): اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج ARDL

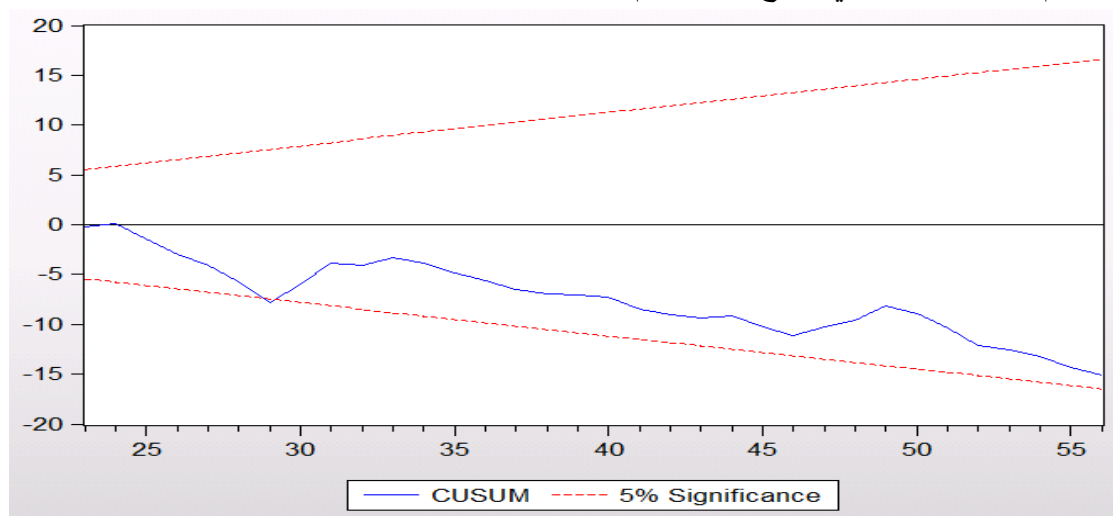
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.62732	Prob. F (2,32)	0.5405
Obs*R-squared	1.961871	Prob. Chi-Square (2)	0.3750

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views09.

تشير القيمة الاحتمالية لمربع كاي والبالغة (٠,٣٧٥٠) لقبولنا بالفرضية العدمية القائلة بأن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء، ورفضنا للفرضية البديلة القائلة بأن النموذج يعاني من الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء، وذلك لكونها أكبر (٠,٠٥).

٤. **اختبارات استقرار النموذج (Stability Test):** بعد تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL واختبار الحدود للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وإجراء اختبارات الجودة، يتم إجراء اختبارات استقرار النموذج وتلك الاختبارات لا يمكن إجرائها إلا بعد إعادة تقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى، (OLS only) حيث تظهر بعد ذلك عدة اختبارات ضمن بند (Stability Diagnostics) ومن بينها التقديرات العودية (Recursive Estimation) والتي تحتوي عدة اختبارات أشهرها اختباري (المجموع التراكمي للبواقي Cusum) و(المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum of Square) والتي تم إجرائها وكانت النتائج كما في الشكلين (٢) و (٣) الآتية:

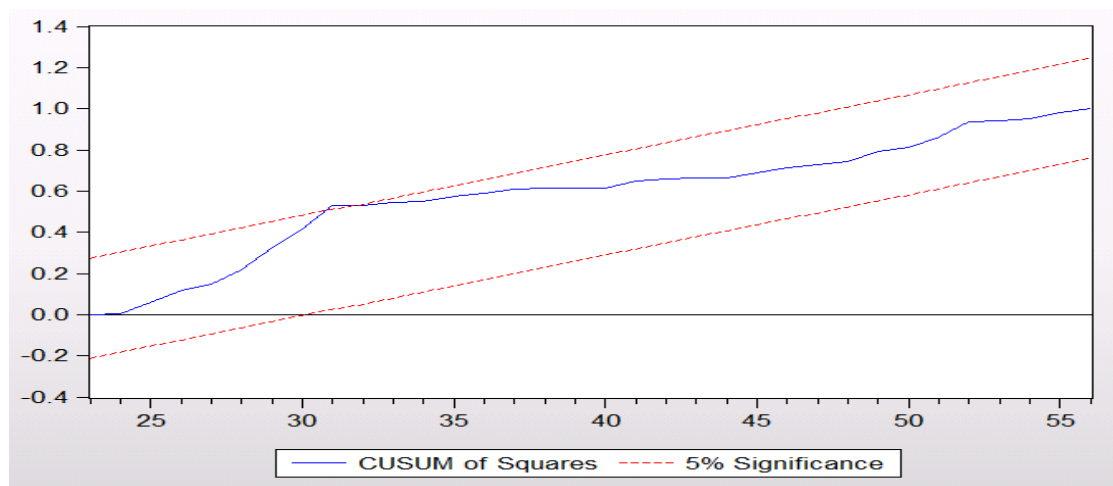
إذ يبين الشكل (٢) اختبار المجموع التراكمي لبواقي النموذج، إذ تشير الخطوط الحمراء المتقطعة للحدود الحرجة عند مستوى معنوية ٥% وتشير السلسلة الزرقاء المتصلة والمتعرجة للمجموع التراكمي لبواقي النموذج، وإن فحوى الاستقرار هو وجود تلك السلسلة التراكمية داخل الحدود الحرجة الحمراء، لذا يتبين لنا بأن النموذج كان مستقرًا طيلة مدة الدراسة باستثناء الفترة الزمنية (٢٩)، إذ تشير الأرقام في المحور الأفقي لعدد مشاهدات السلاسل الزمنية قيد الدراسة، أي أن عدم الاستقرار كان في الربع الأول لعام ٢٠١١.



الشكل (٢): اختبار المجموع التراكمي لبواقي Cusum (نموذج العراق)

المصدر: مخرجات برنامج E-Views09.

أما الشكل (٣) فيبين اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي للنموذج، إذ تشير الخطوط الحمراء المتقطعة للحدود الحرجة عند مستوى معنوية ٥% وتشير السلسلة الزرقاء المتصلة والمتعرجة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي للنموذج، وإن فحوى الاستقرار هو وجود تلك السلسلة التراكمية داخل الحدود الحرجة الحمراء، لذا يتبين لنا بأن النموذج الموضح في الشكل (٣) كان مستقرًا طيلة مدة الدراسة باستثناء الفترة (٣٢) أي الربع الرابع لعام ٢٠١١ إذ كانت سلسلة مربعات البواقي خارج الحدود الحرجة.



الشكل (٣): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum of Squares (نموذج العراق)
المصدر: مخرجات برنامج E-Views09.

٥. اختبارات سببية جرانجر: لا يُعدُّ اختبار سببية جرانجر خطوة تكميلية لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL بل هو خطوة تعزيزية للاختبارات والنتائج السابقة، إذ يؤكد جرانجر على أن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل (سلامي وشيخي، ٢٠١٤، ٦).

الجدول (١٠): اختبار سببية جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1 56			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGTDI does not Granger Cause LOGSI	54	0.55793	0.5760
LOGSI does not Granger Cause LOGTDI		2.648	0.0809
LOGCI does not Granger Cause LOGSI	54	0.25089	0.7791
LOGSI does not Granger Cause LOGCI		1.57592	0.2171
LOGMI does not Granger Cause LOGSI	54	0.60572	0.5497
LOGSI does not Granger Cause LOGMI		2.27679	0.1134

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views09.

تشير النتائج في الجدول (١٠) الخاص بنموذج العراق إلى عدم تسبب الودائع الزمنية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك حيث كانت القيمة الاحتمالية لهذا الاتجاه (٠,٥٧٦٠) وهي أكبر من (٠,٠٥)، وكذلك نلاحظ تسبب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالودائع الزمنية عند مستوى معنوية ١٠% إذ أن القيمة الاحتمالية لهذا الاتجاه كانت (٠,٠٨٠٩) وهي أقل من (٠,١٠).

أما العلاقة السببية الثانية ما بين الائتمان المصرفي والرقم القياسي لأسعار المستهلك، فنلاحظ عدم معنوية الاتجاه الأول الذي يشير لعدم تسبب الائتمان المصرفي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك إذ كانت القيمة الاحتمالية لهذا الاتجاه (٠,٧٧٩١) وهي أكبر من (٠,١٠)، ويشير

الاتجاه الثاني لعدم تسبب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الائتمان المصرفي وكانت القيمة الاحتمالية لهذا الاتجاه (٠,٢١٧١) وهي أكبر من (٠,١٠).

أما العلاقة الثالثة فقد بينت النتائج بأن عدد الفروع المصرفية لا تتسبب في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث كانت القيمة الاحتمالية (٠,٥٤٩٧) وهي أكبر من (٠,١٠)، أما الاتجاه الثاني فإنه يشير إلى عدم تسبب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عدد الفروع المصرفية وأن القيمة الاحتمالية لهذا الاتجاه (٠,١١٣٤) وهي أصغر من (٠,١٠).

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات:

أولاً. الجانب التحليلي:

١. حادثة إنشاء قاعدة بيانية للشمول المالي على عمل القطاع المصرفي، وتباطؤ زمني في إكمال هذه القاعدة، مما يعني غياب الرقابة والإشراف والتقييم على مستوى التقدم في عمل القطاع المصرفي العراقي.
٢. خلق فجوة في تقديم الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف هذه الخدمات أدت إلى ضعف مستوى الانتشار المصرفي وزيادة فرص الاستبعاد المالي وبالتالي انخفاض في مستويات الشمول المالي في العراق.
٣. إن الاستقرار النقدي في العراق هو استقرار غير حقيقي وهذا ما أثبتته نتائج الأزمة المالية في عام ٢٠١٤، فالاستقرار النقدي يعتمد على ما يحققه العراق من إيرادات نفطية، وأيضا الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي في الدرجة الأساس وهي يفتقر للتنوع في قاعدته الاقتصادية، فإن أي تقلب في الاقتصاد سيؤدي إلى عدم الاستقرار النقدي، مما سيؤثر بشكل سلبي على تحقيق الشمول المالي بسبب عدم التوازن الاقتصادي بين المعروض والمطلوب النقدي، ومزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان لسد عجز الموازنة، بالإضافة إلى انخفاض دخول السكان الحقيقة مما يساهم بشكل كبير في نسب الاستبعاد المالي.

ثانياً. الجانب القياسي:

١. أثرت سياسة التفرع المصرفي في العراق بصورة سلبية وبشكل معنوي في نفس الوقت على المستوى العام لأسعار المستهلك، وهذا يعني أن هناك إنخفاض في عدد انتشار الفروع المصرفية في العراق وبالتالي انخفاض في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
٢. كان أثر الودائع الزمنية في العراق هو إيجابي ولكن غير معنوي على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وهذا يعني أن زيادة حجم الودائع يؤدي إلى زيادة المستوى العام لأسعار المستهلك.
٣. إن أثر حجم الائتمان المصرفي في العراق كان إيجابياً ومعنوياً على المستوى العام لأسعار المستهلك.
٤. تبين من خلال نموذج تصحيح الخطأ (الأجل الطويل) أن العراق يحتاج لزيادة معدلات الانتشار المصرفي لتحقيق الاستقرار النقدي، كما وأن العراق بحاجة لزيادة الودائع الزمنية وتحويلها للاستثمار بصورة مدروسة ومخطط لها.

المقترحات:

١. الاستفادة من مؤشرات الشمول المالي كقاعدة بيانات تحدد سير عمل القطاع المصرفي من أجل تضيق فجوة الثقة بينه وبين الجمهور.

٢. العمل على خلق الثقة بالمصارف الخاصة من خلال وضع السياسات وبرامج جديدة تعمل بإنسجام تام مع قوانين وتشريعات البنك المركزي العراقي من خلال طبيعة الخدمات المصرفية أو تعزيز الانتشار الجغرافي للمصارف بما يتناسب مع عدد السكان من اجل تعزيز مساهمتها في الاقتصاد القومي.

٣. على البنك المركزي العراقي العمل على إعداد وتنفيذ استراتيجية واضحة وشاملة لتنفيذ متطلبات الشمول المالي بالشكل الذي يعمل على تحقيق الاهداف المحددة بما ينسجم والظروف التي يمر بها العراق.

٤. الاستفادة من التجارب الدولية في مجال تعزيز الشمول المالي وبشكل خاص تجارب الدول التي لها نمط اقتصادي وإجتماعي مشابه للعراق.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. الكتب:

١. حبيبة، زحاف، دور معدل الفائدة في الاستثمار والبدل الإسلامي له، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التيسير، الجزائر، ٢٠١٠.
٢. الدريعي، سعود عزيز دايش، دور الاستقرار والشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق والإمارات دراسة حاله للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ٢٠١٨.
٣. شنبی، صورية، بن لخضر السعيد، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٨. شيخي، محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، الطبعة الأولى، الجزائر، ٢٠١١.
٤. عبد الحميد، الخديمي، أثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر)، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية، الجزائر، ٢٠١١.
٥. عبد الله، سمير، حن، حبيب، جبارين، علي، حناوي، محمد، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، القدس، رام الله، ٢٠١٦.
٦. العزاوي، علي عبد الجبار حسين، دور المصارف التجارية في تعزيز فاعلية السياسة النقدية في بلدان عربية مختارة (الأردن وسوريا) للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧)، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، تكريت، ٢٠٠٩.
٧. محمد، حاكم محسن، أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف، مجلة أهل البيت، العدد الأول، ٢٠٠٤.
٨. الهاشمي، ليلي عبد الكريم محمد، محمد، جمال هداش، معزوز، سامية، دور تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تحسين وزيادة الشمول المالي/دراسة تطبيقية في مصرفي (بغداد الأهلي التجاري واشور الدولي)، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي، جامعة جيهان، أربيل، ٢٠١٨.

ب. التقارير والنشرات:

١. بنك الجزائر، نشرة، ٢٠١٧.

٢. البنك الدولي، التقرير السنوي ٢٠١٣، واشنطن، البنك الدولي.
٣. البنك الدولي، التقرير السنوي ٢٠١٦.
٤. البنك المركزي العراقي التقارير السنوية لسنوات متعددة.
٥. التقديرات الأولية والفصلية والإجمالية للنتائج المحلي الإجمالي العراقي/وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متعددة (٢٠٠٨-٢٠١٨).
٦. المجموعة الإحصائية السنوية لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/الجهاز المركزي للإحصاء، إصدارات متعددة لسنوات متفرقة.
٧. مؤسسة التمويل الدولية IFC، التقرير السنوي، ٢٠١٣.

ج. المواقع الالكترونية:

١. مركز الشمول المالي، قسم الاستبعاد المالي، بريطانيا، لندن، نظرة عامة للاطلاع تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/١ متوفر على الرابط:
<http://inclusioncentre.co.uk/wordpress/>.
٢. الحيارى، إيمان، ٢٠١٦، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٦/٩:
<https://mawdoo3.com/>
٣. الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي/تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/١:
<http://cbiraq.org/>
٤. الموقع الإحصائي للجهاز المركزي للإحصاء/تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/١:
<http://cosit.gov.iq/ar/>.
٥. الموقع الإحصائي للبنك المركزي الأردني/تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/١١:
<http://www.cbj.gov.jo>.
٦. البنك الدولي، ٢٠١٨، نظرة عامة للاطلاع/تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٩/٥:
<http://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview>

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Kelly, Sonja E., why Financial Inclusion Policy and Regulation, Submitted to the Faculty of the School of International Service of American University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Washington, 2016.
2. Kochhar, Sameer and others, Financial Inclusion, by academic foundation, New Delhi, 2009.
3. Kunt, AsliDemirguc,Klapper, Loera,World Bank "Measuring Financial Inclusionnancial Inclusion Explaining Variation Across and within countries, Working paper, 2011.
4. Moloi, Mindy, Strategies for optimizing financial inclusion in South Africa, A research project submitted to University of Pretoria, in partial fulfillment of the requirements for the degree of Masters of Business Administration, South Africa, 2009.